المغرب ينوي استثمار 27 مليار دولار لإنعاش الاقتصاد

الرباط – تخطط الحكومة المغربية لضخ استثمارات عامة بقيمة تقديرية تبلغ حوالي 27 مليار دولار خلال العام المقبل لإنعاش الاقتصاد المتضرر من تداعيات جائحة كورونا.

وتشكل الأموال، التي تنوي الحكومة ضخها، جزءا من برنامج طويل المدى سيتم تنفيذه على مراحل ضمن النموذج التنموي الجديد الذي يشرف عليه العاهل المغربي الملك محمد السادس بنفسه.

نادية العلوي

المبلغ المخصص رقم قياسي ومهم جدا لتحريك عجلة التنمية

واعتبرت وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح العلوي خلال مؤتمر صحافي عقدته في الرباط الثلاثاء الماضي أن هذا المبلغ المخصص "رقم قياسي ومهم جدا لتحريك عجلة التنمية".

وحدد البرنامج الحكومي الذي نشره مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان المغربي) على منصته الإلكترونية إجراءات فورية لإنعاش الاقتصاد الوطني، في أعقاب أزمة فايروس كورونا.

وتقول حكومة رجال الأعمال عزيز أخنوش إنها تواجه الحالة الطارئة، المتعلقة بأزمة كورونا، بتنفيذ سياسة وطنية للتحول الاقتصادي.

ويتوقع مشروع موازنة 2021 تحقيق نمو اقتصادي بمعدل 5.2 في المئة هذا العام و3.2 في المئة العام المقبل بعدما عانت البلاد العام الماضي ركودا غير مسبوق منذ 24 عاما بمعدل 7 في المئة بسبب تداعيات الجائحة.

وسبق أن توقع البنك المركزي المغربي نموا أكثر تفاؤلا بمعدل 6.2 في المئة هذا العام، فيما توقع صندوق النقد الدولي نموا بمعدل 5.7 في المئة.

وتطمح الحكومة من خلال مشروع قانون المالية أيضا إلى إحداث 250 ألف وظيفة مباشرة خلال العامين المقبلين، في حين أشارت تقديرات حديثة للبنك المركزي إلى أن معدل البطالة لا يزال مرتفعا بما يقارب 13 في المئة.

وهذا أول مشروع موازنة تطرحه حكومة أخنوش التي عينها الملك محمد السادس مطلع أكتوبر الجاري. وينتظر منها على الخصوص إخراج البلاد من تداعيات الأزمة الصحية، ومواصلة مشروع طموح لتعميم التغطية الصحية بحلول 2025.

وأكدت العلوي أن مشروع القانون يعطي "الأولوية لتدعيم الدولة الاجتماعية في قطاعات الصحة والتعليم والتشغيل، والتقدم في تعميم الحماية الاجتماعية".

وتضمن الموازنة الجديدة زيادة طفيفة في مخصصات الصحة بنحو 410 ملايين دولار والتعليم بحوالي 550 مليون دولار، وهما قطاعان يعانيان منذ سنوات عجزا في الموارد البشرية وجودة الخدمات العمومية.

كما يطمح المشروع إلى خفض العجز المالي من 6.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام إلى 5.9 في المئة العام المقبل.

وحتى تتمكن الحكومة من تقليصه ستتجه إلى أسواق الدين العالمية لتوفير قرابة 20 في المئة من الاحتياجات التمويلية المقدرة بنحو 11.6 مليار دولار خلال العام المقبل. وسيتطلب هذا الأمر موافقة البرلمان على زيادة سقف الدين الخارجي للحكومة إلى 4.4 مليار دولار.

ارتفاع إيرادات السياحة التونسية بنحو 7 في المئة

تونس – أشاعت قفزة في عوائد السياحة التونسية، التي تعد العمود الفقري لمجمل النشاط الاقتصادي، حالة من التفاؤل بإمكانية تعافي القطاع في الفترة المقبلة مع المضي قدما في حملات التطعيمات ضد فايروس كورونا وتخفيف قيود الإغلاق في الأسواق العالمية.

وكشف وزير السياحة والصناعات التقليدية محمد المعز بلحسين أن عائدات النشاط السياحي تحسنت منذ بداية العام إلى حدود العشرين من الشهر الجاري بنسبة 7 في المئة على أساس سنوي.

وقال بلحسين في تصريحات صحافية نقلتها وكالة الأنباء التونسية الرسمية خلال افتتاح الدورة الخامسة عشرة من من الصالون الدولي للفلاحة والآلات الفلاحية والصيد البحري (سياماب 2021) إنه "تم تسجيل ارتفاع في عدد ليالي المبيت في الفنادق بقرابة 19 في المئة وأن عدد الوافدين زاد بنحو 3 في المئة مقارنة مع العام الماضي".

واعتبر أن المؤشرات تبشر بعودة القطاع إلى سالف نشاطه خاصة بعد عودة الأسواق البريطانية والألمانية والروسية ومراجعة تصنيف تونس بشأن انتشار الوباء وشطبها من المنطقة الحمراء.

ووضعت وزارة السياحة استراتيجية للسنوات الثلاث المقبلة لاسترجاع وتيرة نشاط القطاع تتضمن إجراءات تتعلق بالعرض والترويج والسياحة الداخلية والأمور الصحيّة التي من شأنها المساعدة على استعادة السياحة التونسيّة لمكانتها عالميا.

وأكد بلحسين أن الوزارة تعكف على مراجعة القوانين لتشجيع الاستثمار في منتوجات السياحة الريفية أو ما يعرف بـ"السياحة البديلة" وإعادة هيكلتها للمساهمة في تنمية المناطق الداخلية.

وتعد السياحة بالبلاد مصدرا رئيسيا لجلب العملة الأجنبية، وبعد أن استقبلت تونس في 2019 ولأول مرة تسعة ملايين سائح وحققت إيرادات وصلت إلى حوالي مليار دولار بعد الهجمات الإرهابية في 2015، عاد القطاع إلى مربع الانكماش مجددا بعد تفشي الوباء العام الماضي.

وتراجعت إيرادات السياحة 65 في المئة في 2020 مقارنة مع 2019، لتصل إلى نحو 746 مليون دولار فقط في ضربة قوية للقطاع وللاقتصاد المحلي.

إليك كيفية التقاط صورة سياحية بطريقة احترافية

هنا تجد أسرار النجاح في عالم المال والأعمال

تزايد زخم سباق جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى الرياض

44 شركة تحصل على تراخيص للانتقال إلى السعودية في غضون عام

توجت السعودية تحركاتها المتعلقة بجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية إلى العاصمة بإصدار حزمة تراخيص للعديد من الكيانات العملاقة، لتشعل المنافسة مع إمارة دبي التي ظلت لأعوام الوجهة الأولى للمستثمرين الأجانب، في تجسيد آخر لسياسة الانفتاح التي تعمل الرياض على ترسيخها.

الرياض – استكملت السعودية حلقات القوة لتطوير مناخ الأعمال بتسليم العشرات من الشركات العالمية الأربعاء تراخيص لمزاولة نشاطها في البلاد ضمن برنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات الذي تشرف عليه وزارة الاستثمار والهيئة الملكية لمدينة الرياض.

وأعلن وزير الاستثمار خالد الفالح أنّ 44 شركة عالمية وقّعت اتفاقيات لنقل مقراتها إلى الرياض الساعية للتنافس مع جيرانها وخصوصا دبي لتصبح مركز الأعمال الرئيسي في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت السعودية قد قالت في فبراير الماضي إن الجهات الحكومية ستوقف اعتبارا من مطلع العام 2024 التعامل مع الشركات الأجنبية التي تقيم مقرّات إقليمية لها خارج البلاد.

ويعد المقر الإقليمي كيانا تابعا لشركة عالمية يتم تأسيسه بموجب الأنظمة السعودية لأغراض الدعم والإدارة والتوجيه الاستراتيجي لفروعها وشركاتها التابعة لها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

واعتبر الكثير من الخبراء والمحللين الخطوة تحديا مباشرا لدبي، الإمارة الثرية التي تعرَف بأنها مركز الأعمال في المنطقة ومقرّ العديد من الشركات الأجنبية.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى الفالح قوله على هامش مشاركته في النسخة الخامسة من مؤتمر "مبادرة مستقبل الاستثمار" إن "الشركات وقّعت اتفاقيات انتقال وحصلت على تراخيص نهائية لانتقالها من عدة قطاعات ودول وقارات".

خالد الفالح

هدفنا جذب 500 شركة في المدى القصير لكن ليس هناك سقف

وأضاف "هذا عدد جيد جدا ونجاح كبير"، مشيرا إلى أنّ السعودية تطمح أن تنتقل "معظم الشركات الكبرى العالمية" إلى الرياض.

ورغم أن الفالح لم يفصح عن أسماء هذه الشركات لكن وكالة بلومبرغ أشارت إلى أن القائمة تضم سامسونغ الكورية الجنوبية وسيمنز الألمانية وديلويت الأميركية أكبر شركة خدمات مهنية في العالم وشركة فيليبس الهولندية وعملاق الطاقة الأميركي هاليبرتون وشركة غليدز البريطانية للاستشارات العقارية والهندسية.

كما تشمل اللائحة شركات بيبسيكو وبرايس ووتر هاوس وكي.جي.أم.جي ويونيليفر ودايمينشن داتا وتيم هورتونز وفيليبس ونوفارتس وجونسون كونترولز وشلمبرجير.

ووقع ما يقرب من نصف هذه الشركات بالفعل مذكرات تفاهم في يناير الماضي لنقل مقراتها الإقليمية إلى السعودية.

وكانت فيستاس ويند لطاقة الرياح، أول المعلنين عن نقل مقرها الإقليمي إلى السعودية. وتعد الشركة الدنماركية شريكا عالميا في مجال حلول الطاقة المستدامة، وتقوم بتصميم وتصنيع وتركيب وخدمة توربينات الرياح في جميع أنحاء العالم.

وتستهدف السعودية نقل 480 مقرا إقليميا للعاصمة خلال 10 سنوات. وقال الفالح "لدينا هدف قصير المدى بأن نصل إلى 400 أو 500 شركة، لكن ليس هناك سقف".

وأضاف "كلما زاد عدد الشركات استفادت هذه الشركات واستفادت المملكة من نقل التقنيات والمعرفة والفرص الاستثمارية".

واعتبر الفالح أن الفوائد المباشرة وغير المباشرة من تواجد الشركات في السعودية يصل إلى 170 مليار ريال (45 مليار دولار).

ومن الحوافز التي ستمنحها الرياض للشركات الأجنبية فرض ضريبة شركات بقيمة صفر في المئة لخمسين عاما، وإعفاء مدته عشر سنوات من سياسة "سعودة" العمل، ومعاملة "تفضيلية" في العقود الحكومية بحسب وثيقة نشرها البرنامج على منصته الإلكترونية.

ومن المتوقع أن تنتقل الشركات الـ44 لفتح مقرات إقليمية إلى الرياض في غضون عام بحسب ما كشف عنه رئيس الهيئة الملكية لمدينة الرياض فهد الرشيد لرويترز، والذي أكد أن البعض قام بذلك بالفعل.

ويرى خبراء أنّ السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد عربي، منخرطة بالفعل في منافسة اقتصادية محتدمة مع دبي. لكنّ الفالح تحدث عن "تكامل" مع الإمارات، قائلا "إن كانت هناك منافسة فهي منافسة خلاقة مفيدة للطرفين.. الكل سيستفيد من النمو والانفتاح".

وتابع أنّ "الإمارات ستستفيد من نمو المملكة. في الإمارات هم سبّاقون وناجحون وسيستمر نجاحهم وتألقهم في مجالات كثيرة بما فيه مجال اجتذاب الشركات".

وترجح الهيئة الملكية لمدينة الرياض أن يسهم برنامج جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية بإضافة نحو 67 مليار ريال (18 مليار دولار) للاقتصاد المحلي، وسيوفر نحو 30 ألف فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030.

ارتفاع مقلق لفاتورة استهلاك الطاقة في الأردن

عمان – عاد ارتفاع الإنفاق على بند الطاقة ليتصدر المشهد الاقتصادي في الأردن، بعد أن عجزت الحكومة منذ بداية العام الحالي عن إيجاد حلول تؤدي إلى تقليص استيراد النفط والغاز والوقود.

وأشارت بيانات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، والتي نشرتها وكالة الأنباء الأردنية الرسمية، إلى أن حجم الفاتورة النفطية زاد خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري بواقع 16 في المئة على أساس سنوي.

ووفقا للبيانات، فقد تجاوزت قيمة الفاتورة المليار دينار (أكثر من 1.4 مليار دولار) مع نهاية شهر أغسطس الماضي، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي والبالغة نحو 918 مليون دينار (1.29 مليار دولار).

وتصدر النفط الخام سلم مستوردات البلد، الذي يعتمد بشكل مفرط على المساعدات الخارجية، من المشتقات النفطية ليصل إلى حوالي 661 مليون دولار.

وتأتي واردات الديزل (سولار) في المرتبة الثانية بقيمة 315 مليون دولار، ثم زيوت التشحيم بنحو 22.6 مليون دولار، في حين بلغت مستوردات البلاد من الغازات النفطية حوالي 149.7 مليون دولار وأرواح النفط (بنزين) بنحو 348.8 مليون دولار، والكاز حوالي 2.8 مليون دولار.

وفي الإجمال، ارتفعت واردات الأردن منذ يناير وحتى أغسطس الماضيين بواقع 21.3 في المئة، لتبلغ قيمتها قرابة 13.4 مليار دولار مقارنة مع العام الماضي.

وتعد مشكلة الطاقة في الأردن أحد التحديات الأساسية التي تواجه الاقتصاد، حيث بلغت فاتورتها العام الماضي 6.4 مليار دولار، وهي في ارتفاع مستمر مع الزيادة الاضطرارية في عدد سكان البلاد بنسبة 10 في المئة نتيجة لتدفق 1.3 مليون لاجئ سوري.

وبند الطاقة في الموازنة العامة من أكبر هواجس الحكومة، بسبب كلفة الاستيراد المرتفعة وأثرها على عجز الميزان التجاري وارتفاع أسعار السلع.

> **1.4**
> واردات الطاقة في أول ثمانية أشهر من 2021 بارتفاع 16 في المئة بمقارنة سنوية

ويستورد الأردن ما نسبته 97 في المئة من حاجته للطاقة، والتي تتمثل بالنفط الخام الذي يستورد بالكامل من السعودية منذ سنوات، وكذلك المشتقات النفطية الأخرى لتلبية احتياجات السوق المحلي قبل أن يلجأ إلى العراق ومصر في استيراد النفط والغاز.

ويحصل البلد، الذي يحتاج في المتوسط إلى 350 قدم مكعبة يوميا، على كل حاجته من الغاز حاليا، من مصر عبر خط الغاز العربي لتوليد أكثر من 85 في المئة من استهلاكه للكهرباء.

وسرّعت الحكومة الأردنية خطواتها لتعزيز الشراكة في قطاع الطاقة مع نظيرتها العراقية، بعد زيارة العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لبغداد في مطلع 2019، وقد كانت الأولى له منذ عشر سنوات، تبعه وفد حكومي رفيع المستوى، لمناقشة قضايا الطاقة والاقتصاد.

وتستهدف عمّان خفض وارداتها من الطاقة بواقع 60 في المئة خلال السنوات المقبلة وزيادة اعتمادها على موارد الطاقة المحلية، لتصل إلى 40 في المئة عبر تنويع مزيج الطاقة وخاصة استخدام الطاقة المتجددة.

وتشير التقديرات إلى أن طاقة التوليد من المصادر المستدامة ستقترب من 1500 ميغاواط بنهاية 2021، ويصل حجم الاستثمارات الخارجية فيها إلى 2.3 مليار دولار.